

أهمية الرقابة والامتثال للإطار القانوني والتنظيمي لبيئة أعمال منتجات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

- حالة بنك السلام -

The importance of control and compliance with the legal and regulatory framework for the business environment of Islamic financial industry products in Algeria

- case of Al Salam Bank.

أ.د/ صديقي فؤاد¹ (*)، أ.د/ خالد مقدم²،

¹ جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)، fouadseddiki@gmail.com

² جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)، mokd09@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/31

تاريخ القبول: 2025/02/27

تاريخ الاستلام: 2022/05/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أهمية الرقابة والامتثال للإطار القانوني و التنظيمي لبيئة الاعمال لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر - حالة بنك السلام- ، من خلال تحليل تفاعل الإطار التنظيمي مع بيئة الاعمال وأهمية تعزيزه بأحكام خاصة بالمحاسبة والتدقيق بالإضافة الى التركيز على دور هيئة الرقابة الشرعية في متابعة الالتزام بأحكام الشريعة. أظهرت نتائج الدراسة وجود تفاعل سلبي للإطار القانوني والتنظيمي مع بيئة الأعمال وكذا بروز ضرورة لاعتماد احكام خاصة بالمحاسبة والتدقيق تتماشى مع احتياجات منتجات الصناعة المالية الإسلامية، بالإضافة اهمية الدور الذي تلعبه هيئة الرقابة الشرعية في متابعة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، اين يعتبر الامتثال لتلك الأحكام من اهم المخاطر والصعوبات التي تواجه هذه الصناعة.

الكلمات المفتاحية: صناعة مالية إسلامية؛ معايير محاسبة؛ معايير محاسبة إسلامية؛ بيئة أعمال جزائرية.

Abstract:

This study aims to test The importance of control and compliance with the legal and regulatory framework for the business environment of Islamic financial industry products in Algeria - the case of Al Salam Bank, through analysis the interaction of the regulatory framework with the business environment and the importance of strengthening it with special provisions for accounting and auditing, In addition to focusing on the role of the Shari'ah Supervisory Board in monitoring compliance with Shari'ah provisions.

The result showed that showed a negative interaction of the legal and regulatory framework with the business environment, As well as the emergence of a need to adopt special provisions for accounting and auditing in line with the needs of the products of the Islamic financial industry, In addition to the importance of the role played by the Shari'ah Supervisory Board in monitoring compliance with the provisions of Islamic Shari'ah, Where is compliance with these provisions considered one of the most important risks and difficulties facing this industry.

Keywords: Islamic Financial Industry ; Accounting Standards ; Islamic Accounting Standards ; Algerian Business Environment.

JEL code: G32, G21.

1. مقدمة:

شهدت الجزائر المؤتمر التأسيسي لهيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية سنة 1990 حيث تم توقيع اتفاقية تأسيس هذه الهيئة، إلا أنه لم يتم الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية حتى صدور نظام رقم 18 - 02 في 4 نوفمبر سنة 2018 والذي تضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، والذي تم إلغائه بصدور النظام رقم 20-02 في 15 مارس 2020، والذي حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية بحيث يعتبر خطوة مهمة في ممارسات هذه الصناعة، والتي تحتاج إلى أطر تنظيمية مختلفة بما فيها معايير المحاسبة الإسلامية من أجل نجاح تطبيقها والمساهمة في تطوير هذه الصناعة في الجزائر.

- طرح الإشكالية: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي :

في ظل الإطار القانوني الحالي، ما مدى إمكانيات تبني معايير المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر ؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقريعهما إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما مدى تفاعل الإطار القانوني و التنظيمي مع بيئة الاعمال الناشطة في الصناعة المالية الإسلامية؟
- فيما تبرز ضرورة اعتماد احكام خاصة بالمحاسبية والتدقيق البنكيان والتي تتوافق مع طبيعة الصناعة المالية الإسلامية؟
- فيما يتمثل دور هيئة الرقابة الشرعية عن متابعة الالتزام بأحكام الشريعة بخصوصية الصناعة المالية الإسلامية؟
- فيما تكمن اهم مخاطر وصعوبات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية؟
- وللإجابة عن التساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:
- يبرز تفاعل سلبى للإطار القانوني و التنظيمي مع بيئة الاعمال الناشطة في الصناعة المالية الإسلامية؛
- هنا ضرورة لاعتماد احكام خاصة بالمحاسبية والتدقيق البنكيان بما يتوافق مع طبيعة منتجات الصناعة المالية الإسلامية؛

- تلعب هيئة الرقابة الشرعية دورا أساسى في متابعة الالتزام بأحكام الشريعة الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية؛

- يعتبر الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية اهم مخاطر وصعوبات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية.

- هدف وأهمية الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل ومناقشة القوانين والأنظمة الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر بالإضافة إلى عوامل أخرى وتأثيرها على تبني معايير المحاسبة الإسلامية، وتكمن أهميتها في طبيعة الموضوع والذي يعالج تبني هذه المعايير بعد إصدار بنك الجزائر للنظام 20-02 والذي يتضمن قواعد ممارسة الصيرفة الإسلامية.

-منهجية الدراسة: يؤثر هدف الدراسة وطبيعتها على المنهج الواجب إتباعه؛ وفي هذا السياق تتطلب دراستنا الاعتماد

على المنهج الوصفي التحليلي لمختلف القوانين والنظم التي يمكن أن تؤثر على تبني معايير المحاسبة الإسلامية..

2. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة التي عالجت المواضيع المرتبطة بالصناعة المالية الإسلامية حيث اختلفت وجهات النظر التي عالجتها ويمكن تلخيص أهمها وفقاً لما يلي :

اهتمت الكثير من الدراسات بدور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI ، Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions) في نشر معاييرها وهذا في ظل التنسيق المحاسبي الدولي، ومنها:

1.2 دراسة (Mohammed, Fahmi, & Ahmad, 2015) حاولت دراسة تأثير معايير المحاسبة لـ AAOIFI على التقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا وتوصلت إلى أن وجود معايير منفصلة ليس بأمر ضروري، بل يمكن أن تكون خيار ضمن معايير التقارير المالية الدولية، والذي سيعطي لها قبول دولي، وهذا بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، أما دراسة (Kamla & Haque, 2017) اهتمت بالمحاسبة الإسلامية في سياق العولمة والليبرالية؛ وهذا من خلال الدور الذي تلعبه AAOIFI في الحفاظ على الصلة بين المتعاملين في أسواق التمويل الإسلامية الرئيسية من خلال مختلف الفاعلين في هذه الهيئة ودورها ضمن ما يعرف بالتنسيق المحاسبي الدولي، وتوصلت إلى أنهم يعملون على الاستفادة من وضع الهيئة كممثلة لتوجه الإسلامية في الجانب المحاسبي من جهة أخرى هي واجهة تعمل على الاندماج في أسواق المال الدولية وهذا ضمن التنسيق الدولي مع معايير التقارير المالية الدولية، ومن جهة أخرى هناك مجموعة من الدراسات ركزت على مدى ملائمة معايير AAOIFI لمختلف المعاملات المالية الإسلامية وقدرتها على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية حيث اهتمت دراسة (سعيد، 2015) بدور تطبيق معايير المحاسبة لـ AAOIFI؛ وتوصلت إلى عدم تلبية متطلبات القياس والإفصاح إلى احتياجات متخذ القرار الاستثماري لقصور ذاتي في بعض متطلباتها، وعدم استفادة متخذي القرار منها نتيجة لضعف قدرتهم على التعامل مع المعلومات أو عدم اهتمامهم بالفروقات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية، أما دراسة (سالم ومحمد، 2017) ركزت على مدى ملائمة صيغ المراجعة، المضاربة، الإستصناع، الإجارة والمشاركة لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية في المصارف الإسلامية في فلسطين من 2010 إلى 2015، وتوصلت إلى أن عمليات التمويل والاستثمار ملائمة بدرجة كبيرة لمعايير الهيئة في كل من صيغ المراجعة للأمر بالشراء، الإجارة، الإستصناع، المشاركة والمضاربة .

أما في مجموعة أخرى من الدراسات فقد تم التركيز على مدى الالتزام بتطبيق مختلف المؤسسات الخاضعة لهذه المعايير، حيث نجد دراسة (Vinnicombe, 2010) هدفت إلى قياس مدى التزام البنوك الإسلامية بمعايير المحاسبة الصادرة عن AAOIFI في البحرين، وتوصلت إلى أن الامتثال كان بالنسبة لمعايير الحوكمة المتعلقة بالإشراف على المجالس بالإضافة إلى الإفصاح عن عقد المراجعة، في المقابل كان الامتثال ضعيف فيما يتعلق بالزكاة وعقد المضاربة، أما دراسة (رجب، 2008) حول دراسة مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعايير الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين، وتوصلت إلى عدم قيامهم بالإفصاح الكافي عن بعض المعلومات المتعلقة بعناصر القوائم المالية، أما دراسة (Okab & Al-Qool, 2013) حول مدى تطبيق البنوك الإسلامية لمعايير الإفصاح عن توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين، وتوصلت إلى أن البنوك قد كشفت بشكل وافٍ عن السياسات المحاسبية.

2.2 موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة : الدراسات السابقة تم إعدادها في دول مختلفة تطبق معايير المحاسبة الإسلامية في قطاع مالي إسلامي عميق مقارنة بالجزائر والذي يعتبر هذا القطاع ضعيف جداً ولا يطبق معايير محاسبة إسلامية، كما أنها دراسة استشرافية لإمكانيات تطبيق معايير المحاسبة الصادرة عن AAOIFI في الجزائر وهذا من خلال تحليل لمختلف القوانين والعوامل التي ممن الممكن أن يكون لها تأثير على تبني هذه المعايير.

3. تبني معايير المحاسبة الإسلامية:

يتم التعامل مع هذه المعايير بشكل مختلف من دولة إلى أخرى وهذا قد يرجع إلى احتياجات تلك الدولة وأصحاب المصالح فيها المرتبطين بهذه المعايير أو الإمكانيات المتوفرة أو نطاق التطبيق، حيث أشارت الهيئة إلى الحالات التالية (AAOIFI, http://aaoifi.com/about-aaoifi, 2019) :

اعتماد المعايير إما بشكل كلي أو جزئي كمتطلبات تنظيمية إلزامية في عدة دول مثل: البحرين، الأردن، كيرغيزستان، موريشيوس، نيجيريا، قطر، مركز قطر المالي الدولي (QIFC)، عمان، باكستان، السودان، سوريا واليمن؛

استخدامها كأساس لتطوير القوانين المحاسبية في بعض الدول مثل: إندونيسيا، باكستان، جمهورية كازاخستان؛
موصى بها كمبادئ استرشادية في بعض الدول مثل الكويت؛
السماح بإعداد التقارير الأولية وفقها كمركز دبي المالي العالمي (DIFC)؛
تطبيقها بشكل تطوعي في بنغلاديش من طرف البنوك.

4. الأدوات والمناهج: يتضمن الأساليب الممكنة لتبني معايير المحاسبة الإسلامية

تختلف إستراتيجية تبني هذا المعايير كما أشرنا أعلاها، وعلى العموم يشير البلقاوي إلى أنه يوجد أربعة إستراتيجيات لبناء النظم المحاسبية (البلقاوي، 2009، صفحة 486) :

- المدخل الإرتقائي (التطوير)؛
- التطوير من خلال نقل التقنية المحاسبية؛
- تطوير معايير المحاسبة من خلال تحليل مبادئ المحاسبة وممارسات الدول المتقدمة؛
- تبني معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية؛

1.4 التحديات والمشاكل التقنية والتنظيمية التي تواجه تبني وتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية: تتمثل هذه التحديات في المشاكل التي يواجهها المهنيون، والهيئات التنظيمية عند تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية و نذكر منها ما يلي:

التغييرات أو التحديثات التي قد تمس المعايير: أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI لتغييرات التي تتم في معاييرها وهذا نظراً لما تتميز به الصناعة المالية الإسلامية بكثير من المستجدات والتي فرضت على المجلس الشرعي مراجعة المعايير التي يتم إصدارها، وفقاً لما قد يرد من العلماء أو الخبراء حول المعايير الصادرة وتتم المراجعة وفقاً لثلاثة طرق (AAOIFI، 2017، صفحة 12) :

- بعض المعايير يتم فيه تحديث صياغة بعض الفقرات والعناصر لرفع الغموض في المعنى أو لتوضيح حكم معين أو لأجل دقة أكثر في الأسلوب؛
 - الحذف أو التعديل أو الدمج لفقرات معينة في المعايير دون المساس بجوهر المعيار؛
 - إعادة النظر في المعيار بشكل كلي نظراً لحجم التغييرات التي طرأت والتي تستوجب إعادة النظر في المعيار .
- وحسب موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI - بتاريخ الإطلاع سبتمبر 2019 - يوجد ثلاثة معايير تحت المراجعة معيار المحاسبة المالية رقم (3) المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء، معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك، بالإضافة إلى دمج معايير المحاسبة المالية الحالية بشأن التأمين الإسلامي (AAOIFI)، المعايير تحت المراجعة، (2019).

2.4 متطلبات تبني وتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية: تعتبر معايير المحاسبة الإسلامية نظام يحتاج لبيئة ملائمة من أجل أن يحقق الهدف منه بفعالية، ويتم هذا من خلال توفر المتطلبات المؤسساتية والتقنية.

المتطلبات المؤسساتية: وهذا من خلال:

- وجود هيئات إشرافية تقدم التأطير القانوني والتنظيمي لهذه المعايير والآليات من خلال إصدارها ومراجعتها والرقابة على تنفيذها؛
- وجود منظومة تعليمية مؤهلة ومرنة وقادرة على تقديم التأهيل والتدريب المناسب بأقل التكاليف الممكنة؛ بالإضافة إلى بنية تحتية لمراكز البحث في هذا الجانب من أجل تقديم الحلول واستشراف مختلف التحديات المستقبلية؛

- وجود منظمات مهنية عالية التنظيم وقادرة على التأقلم مع المستجدات من حيث منح الاعتماد والتدريب وإصدار الأدلة الإرشادية؛

1.2.4 المتطلبات التقنية: من أهم هذه المتطلبات التقنية ما يلي:

- وجود وكالات الاستشارة والتقييم والتي يمكن أن تقدم مختلف الخدمات المرتبطة بتقييم الأصول وتحليل السوق واتجاهه، التصنيفات الائتمانية، استشارات التمويل؛

توفير الخدمات المرتبطة بتقديم مختلف الحلول التقنية المرتبطة بنظم المعلومات؛

وجود بنية تحتية للتوفير للمعلومات والإحصائية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية.

2.2.4 الاختلافات الجوهرية بين AAOIFI و IFRS: تم تصنيف بعض الاختلافات على أساس التنبئي والخصائص من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 01 يوضح الاختلافات الجوهرية بين AAOIFI و IFRS

التنبئي	كل الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي التي لا تغطيها (IFRS/IASB)	يقوم على جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية حتى صناعة التمويل الإسلامي.
المتطلبات المعيار	تستند على ممارسات التمويل الإسلامي	عامة، ليست الصناعة خاصة بمحاسبة
أنواع المعايير	المحاسبة، الشريعة، التدقيق، الأخلاق والحوكمة	معيار المحاسبة
أسباب المشكلة	لا تركز (IFRS) على المؤسسات المالية الإسلامية.	الحاجة إلى تنسيق (IFRS) مع الممارسات على الصعيد العالمي
الامتثال	يتوافق مع احكام الشريعة	لا يتوافق مع احكام الشريعة
خاص	(FAS 1) (العرض العام والإفصاح في البيانات المالية (IFIs) ويغطي (IAS1) (العرض)، (IAS7) (التدفقات النقدية، (IAS18) (الإيرادات).	تقارير مختلفة بموجب (IFRS)
خاص	FAS2 (المراوحة، والمراوحة للشراء)، FAS 7 (السلم والسلم الموازي)	لا يوجد في (IFRS)
مصادر الأموال: الحساب الاستثماري	الأموال غير مقيدة في حسابات الاستثمار من العملاء	مساهمات
	اتفاقية استثمار أرباح المضاربة	توزيعات ارباح
	خسارة المضاربة الناتجة عن بنك استثماري غير موثوق بها	بنك موثوق به في الخسارة
	بيان الاستثمار المطلق لعرض بند مختلف في بيان المركز المالي بين حقوق الملكية والالتزامات	تقدم كالتزام مع الودائع
التأجير (الإجارة)	كألية تمويل رئيسية يتم التعامل معها بشكل مشابه لعقد الإيجار التشغيلي	التعامل معها كعقد إيجار تمويلي فقط

Source: Ibrahim and all , "Islamic accounting reporting and economic development: Nigerian perspective", Growing Science , (2017) 211–220.

من خلال الجدول نجد ان الاختلافات الرئيسية بين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) هي أن الأول يعتمد على الشريعة الإسلامية أو التشريع الإسلامي القوانين ، اما الثاني فيستند إلى اللوائح التي اعتمدها العديد من البلدان، حيث تبرز أهمية تحقيق التكامل بين المعايير من خلال الاستفادة من مزايا الاختلاف الجوهرية .

3.4 اختبار إمكانية تبني معايير المحاسبة الإسلامية في الجزائر: تعتمد الدراسة التطبيقية على اختبار إمكانية تبني معايير المحاسبة الإسلامية في الجزائر من خلال عرض عام لأهم القوانين المنظمة للبنوك الجزائرية في جانبها الهيكلي و المحاسبي ، ثم بناء بطاقة تقييم تخص كل جانب حيث تستند على تحليل التقارير السنوية لـ"بنك السلام" خلال الفترات (2017،2018،2019،2020) بما يسمح بتوضيح وترجمة الممارسات العملية الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية حيث يصرح "بنك السلام" بأنه يعمل وفق المبادئ الإسلامية في جميع المعاملات المالية.

أشار البنك الدولي ضمن تقريره الصادر في سبتمبر 2004 بعنوان (تنفيذ المعايير الدولية للمحاسبة ومراجعة الحسابات) أن اتساع الفجوة بين المعايير الوطنية والمعايير المحاسبة الدولية يرهن عملية بناء القدرات مما ينبغي أن يتم التغلب عليها، حيث ينطبق تطوير وتحسين القدرات على الهيئات التنظيمية والتعليمية ومراجعي الحسابات. (خالد، 2009، صفحة 86)، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى واقع بيئة الأعمال الجزائرية والتي لها الأثر على تبني معايير المحاسبة الإسلامية.

خلال كلمة محافظ بنك الجزائر ألقاها في البرلمان حول تطوير الصيرفة البديلة في الجزائر وذلك يوم 04 أبريل 2018، حيث أشار بأن البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر يمكنها الاستفادة من الصناعة المالية الإسلامية، كما يمكن للنظام المصرفي والمالي في الجزائر التقدم بوتيرة أسرع في هذا المجال وهذا نظرا لضعف الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، حيث ينشط في الجزائر بنكين ومؤسسة تأمين تصرح بأنها تعمل وفق المبادئ الإسلامية ويتم التحليل لإمكانية تبني معايير المحاسبة الإسلامية في الجزائر من خلال الجوانب التالية:

- الإطار القانوني لقطاع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛
- الإطار التنظيمي لقطاع لبنوك والمؤسسات المالية؛
- التدقيق الشرعي لقطاع البنوك والمؤسسات المالية؛
-

5. مناقشة وتحليل النتائج:

يتضمن اهم المخاطر والصعوبات التي تواجه قطاع الصيرفة الإسلامية ومتطلبات التطوير.

1.5 الإطار القانوني لقطاع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية : أظهرت دراسة قام بها إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية نُشرت في ديسمبر 2015 ؛ بعنوان أدوات التمويل الإسلامي لدى أسواق رأس المال العربية؛ وجود إطار تشريعي مناسب لدى أغلب الدول الأعضاء بالاتحاد؛ حيث أن بعض الدول تحتكم إلى قانون خاص بالتمويل الإسلامي كما تستند بعضها إلى تعليمات أو أنظمة خاصة بالتمويل الإسلامية؛ كما أن بعضها في طور إعداد تشريعات في هذا الجانب؛ من جهة أخرى تعتمد أغلب الدول الأعضاء في الاتحاد على هيئة السوق المالية بشكل كامل أو بالتعاون مع هيئة رقابية شرعية أو البنك المركزي (اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، 2015، صفحة 45)؛

من خلال تحليل تقارير "بنك السلام" يبر لنا ان أدوات تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية حسب الإطار القانوني لقطاع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والموضح في الجدول:

الجدول رقم 02 يوضح الإطار القانوني و التنظيمي للعمليات البنكية وكذا أدوات تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية:

المناقشة	التشريعات
لم يتم التطرق للإصدار نظام رقم 18-02 في التقارير السنوية 2018-2019. تم إلغاء النظام 18-02 وتعويضه بالنظام 20-02 في 15 مارس 2020، وعند الاطلاع على التقارير السنوية (2020) لبنك السلام، لم نجد أي الإشارة لانعكاس أو تأثير لهذا التعديل الجوهرية في التشريع، مما يثير التساؤل حول انعكاس هذا الإلغاء/التعويض على نشاط مؤسسة مالية يتمثل نشاطها 100 % في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.	نظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. نظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020؛ والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية
الأنشطة الاستثمارية والتمويلية المعتمدة	
يقتصر الاستخدام على أصناف المنتجات التالية فقط (التمويل بالإيجار، المراجعة، المشاركة)	المراجعة؛ المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ السلم؛ الإستصناع؛ حسابات الودائع؛ الودائع في حسابات الاستثمار
طبيعة العقود المصدرة (النشاط التمويلي)	
خصوصا في استقطاب الشركات الكبيرة ذات الجدارة الائتمانية العالية وقطاعات النشاط الأقل تأثرا بالوضع الحاضر. تطور قيمة التمويلات الممنوحة فقد اعتمد المصرف سياسة انتقائية اتجاه المشاريع والاستثمارات لا سيما الجديدة منها. أثرت عملية تسقيف تركيب السيارات محليا سلبا على التمويلات الاستهلاكية للأفراد. معالجة ملفات التمويل للأفراد و شركات الترقية العقارية ولانجاز المشاريع ذات الطابع السكني الترقوي.	تمويل المؤسسات: التمويل بإجارة التمويلات الاستهلاكية(مراجعة) التمويل العقاري.
الجهات المؤهلة للصناعة التمويل الإسلامي	
شروط حيازة نسب احترازية مطابقة للمعايير والتنظيمات	كل البنوك و المؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية

المصدر: من اعداد الباحثان وبناء على تحليل التقارير السنوية لـ "بنك السلام"

من خلال الجدول أعلاه نجد ان النظام رقم 18-02 الذي يهدف إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، حيث يعتبر هذا الأمر نص صريح للاعتراف بالصيرفة الإسلامية تحت ما

أسماءها (التشاركية)، والتي تتمثل في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخص هذه العمليات فئات المنتجات الآتية: المربحة؛ المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ الإستصناع؛ السلم؛ وكذا الودائع في حسابات الاستثمار. إلا أنه سرعان ما تم إلغاء هذه النظام وتعويضه بالنظام 20-02 حيث يعرف العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في المادة الثانية بأنها العمليات التي لا ينتج عنها دفع أو الحصول على فوائد، على أن تكون تتوافق مع الشروط المنصوص عليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، يعتبر هذا النظام أكثر تفصيلاً من سابقه خاصة في ما تعلق بالهيئات الرقابية الشرعية والتي على أساسها يتم الفصل في مدى توافق هذه المنتجات مع الشريعة الإسلامية، من خلال ما سبق نخلص وجود تفاعل سلبي للإطار القانوني و التنظيمي مع بيئة الاعمال الناشطة في الصناعة المالية الإسلامية .

2.5 الإطار التنظيمي لقطاع البنوك والمؤسسات المالية: سنركز في هذا العنصر أساساً على التنظيم المحاسبي الخاص بالبنوك نظراً لاعتبارها أساس تقييم مختلف الخدمات والمنتجات ومستويات الاستثمار وعملية اتخاذ القرار في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها المؤسسات الناشطة في الصناعة المالية الإسلامية.

من خلال السلطة التنظيمية والرقابية الممنوحة للبنك المركزي اين يمكن أن يؤثر على الممارسات المحاسبية للبنوك وهذا من خلال قبوله لمعاملات معينة أو فرض ممارسات مالية أو إفصاح معين، كالتصرف في الاحتياطات والإفصاح عنها والضمانات وكيفية التعامل معها، وعلى هذا الأساس فإن قبول معاملة مالية لبنك معين من طرف البنك المركزي تقتضي توفير إطار محاسبي يتلاءم معها .

الجدول رقم 03 يوضح التشريعات المحاسبية واحكام التدقيق الخاصة بقطاع البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية:

نظام رقم 04-09 المؤرخ في 2009/07/23 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية؛	تم التصريح بان القواعد و الطرق المحاسبية والمرتبطة بقواعد عرض البيانات المالية:بان إعداد البيانات المالية للمصرف وفقا احكام نظم بنك الجزائر استنادا إلى النظام رقم 05-09 المشار إليه أعلاه، تتضمن البيانات المالية: الميزانية، خارج الميزانية ، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغير الأموال الخاصة، و الإيضاحات التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية
نظام رقم 05-09 المؤرخ في 2009/10/18 المتضمن إعداد و نشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ؛ - نظام رقم 08-09 المؤرخ في 2009/12/29 المتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي لـ أدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية	عند كل إقفال يأخذ في الحسبان مخصص نقص القيمة الذي يتم تحديده وفقا للنسب التالية: المستحقات المصنفة في فئة المستحقات ذات المخاطر الممكنة: تأخر سدادها لمدة تفوق 90يوما ولا تتجاوز 180يوما تكوين مخصص بـ 20% ، المستحقات المصنفة في فئة المستحقات ذات المخاطر العالية: تأخر سدادها لمدة تفوق 180يوما ولا

تتجاوز 360 يوما تكوين مخصص بـ 50% ، المستحقات المصنفة في فئة المستحقات المتعثرة: تأخر سدادها لمدة تفوق 360 يوما تكوين مخصص بـ 100%. وفي حالة إعادة جدولة مستحقات مصنفة فإنه يتم البقاء عليها مدرجة في نفس فئة التصنيف لفترة لا تقل عن 12 شهرا.	
تطبيقا للنظام الساري، و الذي ينبغي بموجبه إمسك الدفاتر المحاسبية للمصرف ب (دج)، تقيد العمليات بالعملة الأجنبية في حسابات مختلفة ، مفتوحة بكل العملات، حيث تحول الرصدة إلى (دج) عند كل إقفال محاسبي، على أساس سعر الصرف المتوسط لكل عملة صادر من طرف بنك الجزائر عند تاريخ الإقفال وتتم عملية إعادة تقييم وضعيات الصرف يوميا، و يقيد الفرق في حساب النتائج	حسب أحكام النظام رقم 18- 94 المؤرخ في 1994/12/25 المتضمن تسجيل و تقييد العمليات بالعملة الأجنبية.
يتضمن هذا البند مؤونة ذات طابع احتياطي يتم تكوينها طبقا للمادة رقم 09 ،حيث تحسب على رصيد التمويل الجاري (غير المصنف) بنسبة 1 % سنويا حتى يبلغ مستواها الإجمالي نسبة 3 % من الرصيد.	النظام رقم 03-14 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها،
تم إعداد جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة المنصوص عليها. وفقا لهذه الطريقة، يتم الحصول على حركة التدفقات النقدية الناتجة عن نشاطات الاستغلال عن طريق تعديل الناتج قبل الضرائب بمراعاة وقع العمليات غير النقدية، حتى يمكن مقارنة النتائج المحصل عليها من حساب النتائج مع السيولة المحدثة والمستعملة أثناء نشاطات الاستغلال.	النظام رقم 05-09 المؤرخ في 2009/10/18 والمتضمن إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

المصدر: من اعداد الباحثان وبناء على تحليل التقارير السنوية لـ " بنك السلام"

من خلال تصفح هذه التشريعات يظهر أن بنك الجزائر هو المشرف على إصدار التشريعات وذلك بتنظيم المحاسبة للبنوك والمؤسسات المالية والذي قد يؤثر على توجيه مخرجات هذا النظام بما يخدم دوره مقارنة بأصحاب المصالح الآخرين، حيث تكون هذه الممارسات إطار محاسبي يغطي مختلف الجوانب المحاسبية (القياس، والاعتراف، والإفصاح) يتلاءم مع تلك الممارسات المالية ويلبي احتياجات مختلف أصحاب المصالح.

ترتبط عملية تقييم مخاطر أداة مالية معينة أساسا بتوفر معلومات دقيقة حولها، حيث تعتبر مخرجات المحاسبة من أهم مصادر المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها عند بناء نماذج لتقدير المخاطر وهذا بشرط أن تكون تلك المعلومات تتوفر على الخصائص النوعية المتعارف عليها؛ حيث يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقل من الناحية المالية عن مختلف الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية وهذا من خلال الفصل بشكل تام بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والهياكل الأخرى.

يستفيد ملاك حساب ودائع الاستثمار من عملية توزيع الأرباح وتحمل الخسائر التي يسجلها الشباك؛ اين تحتاج هذه المهام المرتبطة بإعداد القوائم المالية إلى معايير محاسبية تتناسب مع طبيعة الأنشطة - فمن غير المعقول الإعتماد على نظام محاسبي تم إعداده بالكامل لإعداد قوائم مالية للمؤسسات المالية تعمل ضمن الأطر التقليدية - والذي يضمن على الأقل وجود بعض الإرشادات والقواعد المحاسبية المكملة لنقائص أو الاختلافات بين البنوك التقليدية والتشاركية، من خلال ما سبق نخلص لوجود ضرورة لاعتماد احكام خاصة بالمحاسبية والتدقيق البنكيان بما يتوافق مع طبيعة منتجات الصناعة المالية الإسلامية.

3.5 التدقيق الشرعي لقطاع البنوك والمؤسسات المالية: تهدف عملية مراجعة جميع المعاملات إلى إبداء رأي من طرف المراجع حول ما إذا كانت المعاملات تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومعايير المحاسبة التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومعايير وممارسات المحاسبة المحلية والقوانين والأنظمة ذات العلاقة في الدول التي تعمل فيها المؤسسة وهذا ضمن حدود الأهمية النسبية (AAOIFI، 2007، ص 701).

كما تشير المادة 14 من النظام رقم 20-02، أن على البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية إسلامية أن تخضع منتجاتها المالية الإسلامية التي ستقدمها إلى تقييم الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من أجل الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، كما تشير المادة 15، أنه على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة رقابة شرعية تعمل على التأكد مطابقة نشاطاته والمنتجات التي يصدرها مع الشريعة، كما تنص المادة 20 النظام رقم 11-08 (2011) يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، بأن على البنوك والمؤسسات المالية تعيين مسؤولاً مكلفاً بالسهر على تناسق وفعالية رقابة خطر عدم المطابقة.

الجدول رقم 04 يوضح الجهة المسؤولة عن متابعة الالتزام بالتشريع ودور هيئة الرقابة الشرعية

الجهة المسؤولة عن متابعة الالتزام بالتشريع	
حسب التشريعات	المناقشة
من النظام رقم 20-02 : حسب المادة 15 فإنه يتعين على البنك او المؤسسة المالية انشاء هيئة الرقابة الشرعية تتكون من ثلاث أعضاء على الأقل. حسب المادة 16 ضمن الملف المطلوب شهادة المطابقة لاحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية	في التقارير السنوية تم التصريح ب....يعمل المصرف بمقتضى تعليمات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية المعينة من قبل جمعية المساهمين، حيث تقوم الهيئة بتوجيه نشاطات المصرف ومراقبتها والاعراف عليها للتأكد من التزام إدارة المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات التي تجريها، وتعد قراراتها وتوصياتها ملزمة لإدارة التنفيذية ، وتضم الهيئة خمسة من رجال العلم البارزين، ومن أهم الوظائف التي تؤديها. حيث يتم التأكد من ذلك بإجراء فحص للنشاط التمويلي يشمل جميع الفروع التجارية بالاستعانة بمختلف الطرق والأدوات الرقابية الجديدة (بوابة إصدار العقود الشرعية، استثمارات المتابعة والتدقيق،...)و التي أسهمت في تخفيف الإجراءات الإدارية والعملية، وتبسيط المتطلبات الشرعية للموظفين، وقد انعكس ذلك كله على تحسن الأداء وقلّة الأخطاء والمخالفات الشرعية
دور هيئة الرقابة الشرعية	

يتمثل دور الهيئة في التدقيق حول أنشطة المصرف ، الفتاوى والقرارات ، العقود وصيغ الاستثمار ، التدقيق الشرعي ، الاطلاع على السجلات ، التدريب ، الميزانية ، الزكاة .	تؤكد الهيئة على مسؤوليتها تطبيق الشريعة وتنفيذ فتاوى الهيئة في جميع أنشطة المصرف. وتقرر الهيئة ان أنشطة المصرف ومعاملاته التي اجراها خلال العام(2019،2020،2018) لا تخالف في جملتها احكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة.
--	---

المصدر :من اعداد الباحثان وبناء عن تحليل التقارير السنوية لـ " بنك السلام"

يعرف خطر عدم المطابقة حسب المادة 01 من النظام 20- 02 ب (خطر العقوبة القضائية أو الإدارية أو التأديبية، وخطر الخسائر المالية المعتبرة أو المساس بالسمعة الذي نشأ عن عدم احترام القواعد الخاصة بنشاط المصارف والمؤسسات المالية، سواء كانت تشريعية أو تنظيمية أو تعلق الأمر بالمعايير المهنية والأخلاقية أو بتعليمات الجهاز التنفيذي المتخذة تنفيذاً لتوجيهات هيئة المداولة على الخصوص).

ويعرف التدقيق الشرعي بأنه (عملية منهجية للحصول على الأدلة الكافية والملاءمة من أجل تشكيل رأي حول الموظفين، العمليات، الأداء المالي وغير المالي من حيث مدى التوافق مع قواعد ومبادئ الشريعة التي تحضي بالإجماع من طرف المجتمع المسلم وتقديم تقرير لأصحاب المصالح) (Shafii, Zurina, Ali, Nor Aishah Mohd, & Kasim, Nawal, , 2014, p. 159).

يظهر أن عملية التدقيق الشرعي أمر ضروري من اجل التأكد من التطابق بين المنتجات المقدمة وقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، والذي على أساسه سيتم المقارنة بين المعايير والقواعد الشرعية وتلك المنتجات، من خلال ما سبق نخلص لوجود دورا أساسيا تلعبه هيئة الرقابة الشرعية في متابعة الالتزام باحكام الشريعة الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية. اهم المخاطر والصعوبات التي تواجه قطاع الصيرفة الإسلامية ومتطلبات التطوير : يواجه التدقيق الشرعي في الجزائر تحديات مهمة تتمثل في عدم وجود أشخاص مؤهلين لهذا الغرض وهذا نظراً لغياب مناهج لتكوين أو معاهد متخصصة توفر تكوين وتدريب للموظفين في مجال الرقابة والتدقيق في مجال العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، وتتلخص اهم المخاطر في الجدول التالي :

الجدول رقم 05 يوضح اهم المخاطر والصعوبات التي تواجه صناعة الصيرفة الإسلامية وكذا متطلبات التطويرها .

اهم المخاطر	
الامتثال للاحكام الشرعية بالإضافة الى المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها المصرف (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية).	توصي الهيئة باستمرار تدريب العاملين بالمصارف لرفع مستوى الأداء وتقليل المخالفات الشرعية. تتمثل الهياكل الرقابية في الهياكل المركزية المكلفة بمختلف أنواع ومستويات الرقابة كالرقابة الدائمة، الرقابة المالية، الرقابة على الامتثال والتدقيق الداخلي وعلى رأسها خلية تسيير المخاطر التي تلعب الدور الرئيسي في منظومة إدارة المخاطر لدى مصرف السلام الجزائر
اهم الصعوبات	
نقص الخبرات والكفاءات اللازمة	يتحمل المصرف مصاريف مهمة متعلقة بالتدريب والتأهيل، حيث استفاد موظفين من برنامج تدريب داخلي موحد و متكامل بين النظري و التطبيقي شمل كل المهارات المصرفية الضرورية. يلاحظ ان معظم أعضاء لجنة الرقابة الشرعية أجنب.

متطلبات التطوير	
توحيد المعايير الفنية المعتمدة بين مختلف البنوك و المؤسسات المالية. تدريب الكوادر بخصوص المؤهلات والخبرات التشغيلية . تطوير البنية التحتية الالكترونية.	حيث يتم تحقيق متطلبات التطوير من خلال مايلي : خلق ورشات تساهم في الاجماع بين الفقهاء وأعضاء اللجنة الشرعية. تعزيز التواصل بين المؤسسات التمويل الإسلامي إقليمي ودوليا من اجل تبادل المعارف والخبرات الفنية لمواجهة الاختلالات . يسمح تطوير البنية الالكترونية بتحكم في الأدوات عند اعتماد استراتيجيات مواجهة المخاطر الخاصة، اضافة الى تقييم بعض منتجات التمويل كـ[جارة من الباطن، البيع بالوكالة...، كما يسمح بالفصل بين المستصناع الذي يكون فيه البنك صانعا وذاك الذي يكون فيه مستصنعا.

المصدر: من اعداد الباحثان وبناء عن تحليل التقارير السنوية لـ "بنك السلام"

مواجهه مجال العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية صعوبة عدم وجود إطار تنظيمي وقانوني لمنح الاعتماد للمدققين الشرعيين، حيث لا يكون لعملهم معنى بدون توفر معايير شرعية تضبط تلك المعاملات وتمكن المدققين من الاحتكام إليها عند القيام بمهامهم، فالمتفحص للقرار الوزاري المشترك 2017، والذي يحدد عدد وطبيعة ومعامل وبرنامج الاختبارات وكذا تشكيل لجنة الاختبارات والقبول بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة، يجد أن برامج الاختبار لا تضم بشكل مباشر الصناعة المالية الإسلامية، ومن جهة أخرى لا يحتوي ذلك القرار أي مقاييس تخص الصناعة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة أو المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

يوجد على مستوى الجامعة انفتاح محتشم على الصناعة المالية الإسلامية سوء على مستوى التخصصات أو مخابر البحث فمن خلال الاطلاع على القرار الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2018 ، والذي يتضمن إنشاء مخابر بحث لدى بعض مؤسسات التعليم العالي، حيث شمل حدود 52 جامعة ومدرسة متخصصة أي بما يعادل 88 مخبر، فنجد منها مخبرين فقط أي ما يعادل 2% التي تتعلق موضوعها المباشر بالاقتصاد والمالية الإسلامية؛ وهما مخبر الدراسات في المالية الإسلامية والتنمية المستدامة بالمركز الجامعي لتيبازة، و مخبر الدراسات والبحوث الإسلامية والقانونية والاقتصاد الإسلامي، جامعة محمد بوضياف (المسيلة)، من خلال ما سبق نخلص الى ان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية يعتبر من اهم المخاطر والصعوبات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية .

6. خاتمة:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية نمواً متزايداً في مختلف أنحاء العالم، حيث رافق هذا النمو تطور في مختلف الأطر التنظيمية، ومن أهمها وجود معايير محاسبة تلاءم طبيعة هذه الصناعة وتلبي احتياجات أصحاب المصالح، حيث كانت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI السباقة في إصدار المعايير الخاصة بهذه الصناعة مما ساهم في انتشارها باعتبارها طريق مختصر من أجل إيجاد أرضية مناسبة لتبني وتطوير صناعة مالية إسلامية في مختلف الدول.

وفي ظل هذا التطورات شهدت الجزائر مبادرة جديد في هذا المجال وهذا بإصدار بنك الجزائر النظام رقم 20-02 المتعلق بالصناعة المالية الإسلامية ، والذي يعتبر خطوة مهمة نحو التوجه لتبني الصناعة المالية الإسلامية، من خلال اختبار الدراسة لإمكانية تبني معايير المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية في الجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود تفاعل سلبي للإطار القانوني و التنظيمي مع بيئة الاعمال الناشطة في الصناعة المالية الإسلامية؛

- هنا ضرورة لاعتماد احكام خاصة بالمحاسبة والتدقيق البنكيان بما يتوافق مع طبيعة منتجات الصناعة المالية الإسلامية؛
- تلعب هيئة الرقابة الشرعية دورا أساسيا في متابعة الالتزام باحكام الشريعة الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية؛
- يعتبر الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية من اهم المخاطر والصعوبات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية.
- من خلال هذه النتائج يمكن صياغة التوصيات التالية :
- تحديث الإطار القانوني الخاص بقطاع البنوك والمؤسسات المالية من خلال تعزيز تكامل الإطار القانوني بما يلبي احتياجات الصناعة المالية الإسلامية؛
- إيجاد إطار محاسبي يضمن توفير معايير في المحاسبة والتدقيق تستند على الممارسات الدولية (AAOIFI) وتتماشى مع طبيعة احتياجات منتجات الصناعة المالية الإسلامية ؛
- وضع استراتيجية من أجل تغطية العجز في مختلف الاحتياجات من الموارد البشرية.

قائمة المراجع

1. AAOIFI , (2007). معيار المراجعة والمحاسبة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
2. AAOIFI , (2017). المعايير الشرعية (النص الكامل للمعايير الشرعية المعتمدة التي تم إعتقادها حتى صفر 1439 الموافق لنوفمبر 2017. المنامة): هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).
3. AAOIFI . (17 08, 2019). تاريخ اطلاق 17 08, 2019, من AAOIFI web site: <http://aaoifi.com/about-aaoifi>
4. AAOIFI . (20 8, 2019). اعتماد-معايير-الهيئة-أيوفي). تاريخ الاطلاق 15 7, 2019, من موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: <http://www.aaoifi.com>
5. AAOIFI . (20 08, 2019). المعايير تحت المراجعة). تاريخ الاطلاق 02 08, 2019, من موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: <http://www.aaoifi.com>
6. AAOIFI . (16 07, 2019). نبذة تاريخية/ <http://aaoifi.com>. تاريخ الاطلاق 16 07, 2019, من AAOIFI web site: <http://www.aaoifi.com/نبذة-تاريخية>
7. CIBAFI. (2015). *Internationalisation Strategies for Islamic Financial Institutions. the General Council for Islamic Banks and Financial Institutions*. Manama, Kingdom of Bahrain: General Council for Islamic Banks and Financial Institutions.
8. Ding, Y., Thomas, J., & Stolowy, H. (2005). Why do national GAAP differ from IAS ? the role of culture. The International Journal of Accounting, 40, 325–350.
9. E&y. (2016). World Islamic Banking Competitiveness Report 2016. Ernst & Young.
10. Ernst & Young Web site: <https://www.ey.com/em/en/industries/financial-services/banking---capital-markets/ey-world-islamic-banking-competitiveness-report-2014-15>
11. Hassan, M. K., Aliyu, S., Huda, M., & Rashid, M. (2019). A survey on Islamic Finance and accounting standards. Borsa istanbul Review.
12. IFSB. (2019). ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2019. Islamic Financial Services Board. Kuala Lumpur, Malaysia: ifsb.
13. ISAR ; (2007) ؛ إطار بناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات. جنيف: UNCTAD.
14. Kamla, R., & Haque, F. (2017). Islamic accounting, neo-imperialism and identity staging: The Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions. Critical Perspectives on Accounting, 1-20.

15. Mohammed, N. F., Fahmi, F. M., & Ahmad, A. E. (2015). The Influence of AAOIFI Accounting Standards in Reporting Islamic Financial Institutions in Malaysia. *Procedia Economics and Finance*, 418-424.
16. Okab, R., & Al-Qool, M. A. (2013). Applying Accountancy Standard (5) Issued by Islamic Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) in Islamic Banks in the Hashemite Kingdom of Jordan. *EUROPEAN JOURNAL OF ECONOMICS, FINANCE AND ADMINISTRATIVE SCIENCES*(57), 33-48.
17. Shafii, Z., Ali, N. A., & Kasim, N. (2014). Shariah Audit in Islamic Banks: An Insight to the Future Shariah Auditor Labour Market in Malaysia. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 158-172.
18. Shafii, Zurina, Ali, Nor Aishah Mohd, & Kasim, Nawal. (2014). Shariah Audit in Islamic Banks: An Insight to the Future Shariah Auditor Labour Market in Malaysia. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 145, pp. 158-172.
19. Vinnicombe, T. (2010). AAOIFI reporting standards: Measuring compliance. *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, 26, 55-65.
20. أبو بكر خوالد. (فيغري، 2018). تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التهديدات الطارئة عليه. *مجلة العلوم السياسية والقانون*، 07(02)، 185-209.
21. إتحاد المصارف العربية. (06 06، 2016). إتحاد المصارف العربية. تاريخ الاطلاع 07 12، 2019، من موقع إتحاد المصارف العربية: <http://www.uabonline.org/ar/research/banking/15781591160815851575157815751604158916101585160115/34922>
22. إتحاد المصارف العربية. (06 06، 2016). إتحاد المصارف العربية. تاريخ الإطلاع 07 12، 2019، من موقع إتحاد المصارف العربية.
23. اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية. (2015). أدوات التمويل الإسلامي لدى أسواق رأس المال العربية. دبي: إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.
24. أحمد ريان البلقاوي. (2009). نظرية المحاسبة (الجزء الثاني). (ترجمة رياض العبد الله) عمان: اليازوري.
25. بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. بنك الجزائر.
26. جلس سّالم، و جودة محمد. (2017). مدى ملائمة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية (دراسة ميدانية تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين). *IUGJEBS*، 25(2)، 177-196.
27. ماجد تحسين رجب. (2008). مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعايير الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين. غزة: الجامعة الإسلامية - غزة.
28. مقدم خالد. (2009). تبني معايير المحاسبة الدولية حالة الجزائر. البليدة: جامعة سعد دحلب.
29. وسيم محمد سعيد. (2015). أثر تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في اتخاذ القرارات (دراسة ميدانية). جامعة حلب؛ كلية الاقتصاد.